٥٣٥

,
عنوان المسادة
الرصوم والحسميات المتعلقة بخط النةل
المستخدم في تزويد الطاقة الكهر باثية
بالجملة لاصحاب المشاريع
الآخرين .
الملحـــت
مناطق التزويا. الموسعة
الفهر س

الفهرس

عسان : السبت ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٨٦ ه . الموافق

ا نيسان سنة ١٩٦٧ م. العدد ١٩٩٦

~A-P		
P79	قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب	قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۲۷
٤٠	نظام استغلال الاراضي الزراعية في المناطق الشرقية	نظسام رقسم (۲۱) لسنة ١٩٦٧
13	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	قرار رقم (٦) صادر عن الديوان الخاص
14		أمر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ صادر -

الحيث العراق

نحى السبق للفعل ملك الملكة للعلاني العاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده . ـــ

قانون مؤقت رقم (۲۲) لسنة ۱۹۶۷

قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لتانون مؤسسة رعاية الشباب لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به مـــن تاريخ نشره

المادة ٢ _ تعدل المادة (٢٠) من التمانون الاصلي على الوجه الآتي . _

أ _ بشطب كلمة (والمكوس) الواردة فيها .

ب ــ باضافة العبارة التالية الى آخرها . ــ

« على ان لا تشمل الاعفاءات المقررة اية بضائع مستوردة تشتريها المؤسسة من الاسواق المحلية بعد ان يكون المستورد الاصلي قد دفع الرسوم الجمركية عنها ۽ .

1974/4/10

استين طلال

رئيس الــــوزراء

ووزيـــر الدفـــــــاع

حسين بن فاصر

وزيسر الصحب

ووزير الزراءــــة

صالح برقان

وزيـــر الداخليـــة والشـــؤون

البلديـــة والقرويــــــــة

وصفي ميرزا

وزير المالي

وزيسر التربيسة والتعلسيم ووزيسر

ذوقان الهنداوي

وزيسر العسدليسة ووزيسر

الاشغال العام

وزيـــر الاقتصـــاد الوطـــني

حاتم الزعبي

وزيــر الحـــارجـــــــة ووزيـــر الانشاء والتعمـــــير

نحى السيق للفاض المستحد المساق المستحد المساق المستحد المساق المستحد ا

بمتنضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥ نأمر بوضع النظام الاتي : —

نظام رقم (۲۱) لسنة ۱۹۲۷

نظام استغلال الاراضي الزراعية في المناطق الشرقية

صادر بمقتضى المادة ٥ من قانون الزراعة العام ٌ رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام استغلال الاراضي الزراعية في المناطق الشرقية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعني عبارة (المناطق الشرقية) الاراضي التي تقع للشرق من الحط الممتد من بلدة الرمثا شهالا الى رأس النتب جنوبا والتي يتمل معدل ستروط الامطار فيها عن مايتي مليمتر سنويا باستثناء الاراضي المروية منها .

المادة ٣ ــ تحظر زراعة كافة اصناف الحبوب في المناطق الشرقية . المادة ٤ ــ تصدر وزارة الزراعة بالاشتراك مع دائرة الاراضي والمساحة جداول باسماء قرى واحواض المنـــاطق

الشرقية التي تخضع لاحكام هذا النظام .

المادة ٥ ــ لا تعطــــى القروض الزراعيـــة للمتصرفين بالاراضي الشرقية بتصد استغلال هذه الاراضي لزراعـــة

المادة ٦ ــ كل من يخالف احكام هذا النظام يغرم بثلاثماية فلس عن كل دونم من الاراضي المستغلة خلافا لاحكامه. المادة ٧ _ يتولى المحافظون كل ضمن محافظته تنفيذ احكام هذا النظام .

1977/4/10

وزيــــــر العدلية ووزير الاشغــــامــة

وزيسر الاقتصاد الوطسني ووزيسر المواصل

حاتم الزعبي ووزيـــر الانشـــاء والتعمــــي ما الحمارية ف

احتين بطسلال رئيس الــــوزراء

وزيسر الداخليسة والشسؤون ووزيــــر الــندفــــــاع البلديــــــة والقرويــة حسین بن ناصر وصفي ميرزا وزيـــــــر الصحــــــة وزير التربيسة والتعليسم ووزير وزيــــــر الزراعـــة صالح برقان ذوقان الهنداوي وزيــــر الماليــة سعيد الدجاني

أمر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦٧

صادر بالاستناد للمادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني آمر بالاستناد لاحكام المادة الخامسة من نظــــام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ بمايلي :

١ – تستثنى مادة الشعير من احكام أمر الدفاع رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥ ، بحيث يمنع استيرادها .

٢ ــ يلغى اي أمر سابق الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا الامر .

٣ ـ يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئیس الوزراء حسین بن ناصر

1974/4/40

侧点

قرار رقم (٦) صادر عن الديوان الخاص بتفسير التموانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٢/١٣ رقم ت / ١٧٨٥/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة / ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٩٥٩ وبيان المدى الذي تتأثّر بهالحقوق التقاعدية للموظف المتقاعد الذي يعاد الى الخدمة ومن ثم تنتهي خدمته الاخيرة بالاستقالة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجـــه لرئيسَ الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١/١ وكتابـــه الثاني المؤرخ في ١٩٦٧/٢/٩ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ – ان المادة / ٢٢ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (اذا اعيد وزير متقاعد او موظف الى الحدمة التابعة للتقاعد يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته ويعادحساب هذا الراتب عندما تنتهي خدمته الاخيرة على اساس اضافة مدة خدماته السابقة المقبولة للتقاعدالى خدماته اللاحقة ويشترط في ذلك ان لا يؤدي الحساب الجديد الى تخفيض راتبالتقاعد السابق الذي خصص له . . . الخ) .

٢ — ان الفترة الاولى من المادة / ١٧ من نفس القانون تنص على ما يلي (مع مراعاة احكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر محالا على التقاعد حكما الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة او فقد الوظيفة اذا كان مكملا خمس عشرة سنة خدمة مقبولة لاتقاعد ، واما اذا لم يكن مكملا هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين او اكثر اعطى مكافأة) .

والواضح من هذين النصين ان حكم الفقرة الاولى من المادة / ١٧ انما هو حكم خاص بالموظف الذي لم يسبق ان احيل على التقاعد . وقد او جبت هذه الفقرة اعطائه راتبا تتاعديا اذا كان قد اكل خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد او مكافأة اذا لم يكن مكملا هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين او اكثر ما لم تكن خدمته قد انتهت بالاستقالة او فقد الوظيفة كما هو صريح النص .

اما المادة ٢٢ فان حكمها انما ينطبق على الوزير او الموظف المتناعد الذي يعاد الى الحدمة ثم تنتهي خدمته الاخيرة وقد او جبت هذه المادة ان يعاد حساب راتبه التقاعدي على اساس اضافة مـــدة خدماته السابقة المتبولــــة للتقاعد الى خدماته اللاحقة .

ولهذا فان اي موظف متتماعد اعيد الى الحدمة يجب عندما تنتهي خدمته الاخيرة ان يعاد حساب راتبه التقاعدي على الاساس المبين في المادة ٢٢ حتى ولو كان انتهاء خدمته الاخيرة بالاستقالة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

1974/4/8

عضو عضو عضو عضو عضو منسدوب وزارة المستشار الحقوق عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز بتفسير القوانين الماليسة لرئاسة السوزراء الثاني رئيس محكمة التمييز الاول المستشار الحقوق

جيال الجسن ، شكري المهندي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسيار